التجارة الإلكترونية

في عام 1998 تم تبني برنامج عمل للتجارة الالكترونية، وهو برنامج ذو طبيعة غير تفاوضية ومعني في الأساس بدراسة الموضوعات التجارية المتعلقة بالتجارة الالكترونية من خلال الأجهزة الأربعة الرئيسية بالمنظمة وهي مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ولجنة التجارة والتنمية، مع الاستمرار في عدم فرض الرسوم الجمركية على البث الالكتروني (electronic transmissions).

تم مناقشة موضوع التجارة الالكترونية خلال المؤتمرات الوزارية بمنظمة التجارة العالمية وآخرها المؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي عقد في بوينس أيريس في ديسمبر 2017، حيث أعلن الوزراء استمرار العمل ببرنامج التجارة الاليكترونية الحالي، مع الاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على البث الإلكتروني حتى المؤتمر الوزاري القادم.

قامت مجموعة من الدول الأعضاء (71 دولة من أصل 164 بالمنظمة) في ديسمبر 2017 بالإعلان عن مبادرة لعقد مناقشات استكشافية تهدف إلى التفاوض المستقبلي بشأن التجارة الاليكترونية ووضع التزامات متعددة الأطراف بشأنها. وقد تم دعوة كافة الدول الأعضاء بالمنظمة للمشاركة في تلك المناقشات، ويتم من خلال هذه المبادرة مناقشة أربع موضوعات رئيسية على النحو التالي:

- تمكين أو تعزيز التجارة الاليكترونية من خلال تناول الموضوعات التالية:

- **الجمارك وتسهيل التجارة الاليكترونية، والرسوم الجمركية على البث الإليكتروني (electronic transmissions).**
- **اللوجستيات ذات الصلة.**
- **تسهيل طرق التعاملات الإليكترونية (الدفع الإليكتروني، إجراءات إسترجاع أو استبدال المنتجات أو الخدمات محل التعامل الإليكتروني، الاطار القانوني للتعاملات الاليكترونية بما في ذلك العقود الاليكترونية، والتوقيع الاليكتروني، والتوثيق الإليكتروني).**

- تحرير التجارة الاليكترونية من خلال:

- **النفاذ إلى الأسواق للسلع والخدمات.**
- **حرية تبادل المعلومات.**
- **عدم التمييز فيما يخص الشبكات ومعاملة المنتجات الإليكترونية.**

- القدرة على النفاذ للمنصات الإليكترونية، والبيانات العامة والحكومية.

- بناء الثقة فيما يخص التجارة الاليكترونية: من خلال تناول كيفية تعزيز:

- ثقة الصناعة ومجتمع الأعمال في التجارة الاليكترونية وذلك بتناول الموضوعات المتعلقة بحماية بيانات الصناعة، وعدم الاجبار على نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيات التشفير.
- ثقة المستهلك في التجارة الاليكترونية من خلال حماية المستهلك وبيانته الخاصة.
- حماية حقوق الملكية الفكرية، والاسرار التجارية، وحقوق المؤلف.

- الموضوعات المتقاطعة بما في ذلك التنمية، والشفافية والتعاون، وفى هذا الإطار يتم تناول:

- نشر التشريعات الخاصة بالتجارة الاليكترونية، وكيفية توفيرها بشكل يسمح بالتعليق عليها من قبل أصحاب المصالح.
- تباين البنية التحتية اللازمة للتجارة الاليكترونية فيما بين الدول الأعضاء بما في ذلك التزامات الدول الأعضاء فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والاتصالات.
- التعاون فيما بين المنظمات الدولية، ودور المساعدة من أجل التجارة.
- التعاون فيما بين الجهات المشرعة والتنظيمية في الدول الأعضاء.
- التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص.
- المواصفات الفنية.
- الاطار القانوني والهيكلي للمفاوضات المستقبلية بمنظمة التجارة العالمية فيما يخص التجارة الإليكترونية.
- المساعدات الفنية للدول النامية والأقل نمواً.

ومن خلال المناقشات الجارية بمنظمة التجارة العالمية يتضح وجود انقسام فيما بين الدول الأعضاء بشأن الموضوعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والذي يتمثل في:

--مجموعة الدول التي تنادي بالتمسك ببرنامج العمل الخاص بالتجارة الاليكترونية والذي تم إقراره 1998 وعلي رأسها المجموعة الافريقية حيث تعارض أي مفاوضات قد ينتج عنها التزامات إضافية على الدول النامية او الأقل نموا، خاصة مع وجود فجوة رقمية وتكنولوجية كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية.

- مجموعة الدول المؤيدة لمبادرة عقد مناقشات استكشافية تهدف إلى التفاوض المستقبلي بشأن التجارة الاليكترونية ووضع التزامات متعددة الأطراف بشأنها.

كما أنه من الملاحظ أن عدد من الدول وعلي رأسها الدول النامية قد بدأت في المطالبة بدراسة أثر عدم فرض الرسوم الجمركية على البث الالكتروني (electronic transmissions)، و تري أن تجديد القرار الخاص بها خلال المؤتمر الوزاري القادم لا يجب أن يتم بشكل تلقائي دون دراسة أثر تطبيقه علي حصيلة الجمركية، وقد قامت المجموعة الأفريقية بإثارة هذا الموضوع قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر، ولكن حتي الآن لم يتم التوصل لأي اتفاق في هذا الشأن كما أنه لم يتم توفير أية دراسات لتقييم أثر تطبيق هذا القرار.